مؤشرات السلامة المالية تعافت بقوة على مدار 10 سنوات.. بما يدعم مواجهتها لتداعيات الجائحة

بالأرقام.. البنوك الكويتية دخلت أزمة «كورونا» بوضع أقوى من 2008

■ القروض المتعثرة لإجمالي محفظة الائتمان بأزمة 2008 تمثل 6 أضعاف مستوياتها الحالية

■ الأرباح الآن تعتمد على الأنشطة التشغيلية الرئيسية.. وهامش صافي الربحية أصبح 37٪

المحرر الاقتصادي

عاشت البنوك الكويتية أزمة حادة خلال الازمة المالية العالمية في عام 2008، ولكن مؤشراتها تبدو الآن أفضل في ظل أزمة فيروس كورونا المستجد، بناء على بيانات نهاية العام الماضي المتاحة، حيث تظهر أغلب المؤشرات الأساسية التي يمكن من خلالها قياس مدى قوة البنوك الكويتية، نسبا أفضل من تلك التي كانت لدى البنوك في 2008، ومن هذه المؤشرات: القروض المتعثرة، والمخصصات، والربحية، وكفاية رأس المال.

ويدخل اليوم القطاع المصرفي أزمة «كورونا» من مركز قوة، وذلك بفضل المستويات القوية لكفاية رأس المال ووفرة السيولة والمخصصات وجودة الأصول، حيث ظل القطاع يتمتع بالمتانة ويشكل جزءا حيويا من آلية دعم التعافي الاقتصادي المرتقب، على عكس تجربة الأزمة المالية العالمية في 2008ـ2009، عندما كانت البنوك عرضة للمخاطر بشكل كبير.

ومن المرتقب أن تبدأ البنوك الكويتية في الاعلان عن بياناتها المالية للنصف الأول من العام الحالي، حيث قرر البنك المركزي في وقت سابق تأجيل البنوك افصاحها عن بياناتها المالية للربع الأول من عام 2020، ليتم الاعلان عن نتائج النصف الأول كاملا بنهايته، ومن المتوقع أن تظهر النتائج المالية للبنوك بالنصف الأول مدى تأثير أزمة «كورونا» على أداء القطاع خلال النصف الأول من العام الحالي.

القروض المتعثرة

وبالعودة إلى مؤشرات البنوك الكويتية في العام الماضي، وهي المتاحة حاليا، فإن مؤشر نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض، يعتبر من اهم المؤشرات التي يمكن قياس وضع البنوك فيها، وفي البنوك الكويتية، بلغت نسبة القروض المتعثرة 1,8٪ في المتوسط من إجمالي قروض القطاع بنهاية العام الماضي، وذلك بعدما كانت تمثل نحو 6 أضعاف تلك النسبة في الأزمة المالية العالمية عندما وصلت إلى 11,5٪ عام 2008.

وقد بلغ إجمالي القروض التي قدمتها البنوك الكويتية التقليدية والاسلامية 50,7 مليار دينار وذلك بحسب القوائم المالية للبنوك. وأشار تقرير صادر حديثا لمؤسسة كي بي إم جي إلى أن تراجع القروض المتعثرة لدى القطاع المصرفي لأقل من 2٪ من إجمالي القروض يجعلها الأفضل بين البنوك الخليجية.

التغطية بالمخصصات

ويعتبر مؤشر تغطية القروض المتعثرة بالمخصصات مؤشرا مهما آخر يدل على مدى قوة البنوك عموما. وفي البنوك الكويتية، تبلغ نسبة التغطية نحو 229٪ في المتوسط للبنوك الكويتية نهاية العام الماضي، بينما كان الوضع مختلفا في العام 2008، حيث غطت تلك المخصصات 62٪ من إجمالي القروض. وقد بلغت المخصصات لدى البنوك الكويتية بنهاية العام الماضي 677 مليون دينار بزيادة طفيفة عن العام الأسبق. وقد أشار تقرير صادر حديثا عن أبحاث ارقام كابيتال أن البنوك الكويتية قد استعدت لتطبيق المعيار المحاسبي IFRS9 مبكرا، الأمر الذي لم يؤثر على زيادة مستوى المخصصات بشكل كبير مع زيادة معدلات التعثر المتوقعة في ظل الأزمة.

حجم الرسملة

بالنسبة للرسملة، فقد كانت البنوك الكويتية تتمتع بمعايير رسملة قوية خلال الأزمة المالية العالمية، حيث بلغ معدل كفاية رأس المال من 16,7٪ بنهاية 2008، بينما بلغت مستويات 18٪ في المتوسط خلال العام الماضي.

كما حافظت البنوك طوال تلك الفترة على نسبة الشريحة الأولى لرأس المال عند مستويات 90٪.

ويصل إجمالي رؤوس أموال البنوك الكويتية ما يزيد عن 3,1 مليارات دينار، وتشهد زيادات مستمرة بكافة أشكالها من إصدارات حقوق الأولوية واصدار السندات القابلة للتحول لأسهم وكذلك اصدارات أسهم الافضلية.

وكان بنك الكويت المركزي خفف مؤخرا القيود الرقابية على البنوك، ما سمح لها بتحقيق فوائض في السيولة وصلت إلى 5 مليارات دينار، يمكن استخدامها في إقراض القطاعات الاقتصادية الأكثر تضررا والإسراع بتحقيق التعافي.

وخفض «المركزي» متطلبات الكفاية الرأسمالية بنسبة 2,5٪، كما تم تخفيف معايير السيولة وخفض وزن المخاطر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من 75٪ إلى 25٪، ورفع الحد الأقصى للتمويل من 90٪ إلى 100٪، كما رفع «المركزي» النسبة المسموحة للتمويل من قيمة العقار.

حجم العوائد

وتشير مؤشرات الربحية إلى تحسن العوائد نسبة إلى إجمالي الأصول وحقوق المساهمين عند المقارنة بين نهاية 2019 ونهاية 2009،، حيث كان العائد على متوسط الأصول يبلغ 0,7٪ في العام 2009، بينما أصبح 1,3٪ بنهاية العام الماضي، كذلك كان العائد على متوسط حقوق المساهمين يبلغ 6,1٪ في العام 2009، بينما أصبح 10,5٪ بنهاية العام 2019.

وبالنسبة لمؤشر صافي الربح، فقد بلغ هامش صافي الربحية الذي يقيس نسبة صافي الربح إلى ايرادات الفوائد 17,2٪ في الأزمة المالية العالمية في 2008 بينما بلغ 37,4٪ في نهاية العام الماضي.

وقد سجلت البنوك الكويتية أرباحا صافية بنهاية العام 2019 وصلت إلى 981 مليون دينار وسط ضغوط خفض أسعار الفائدة وتباين معدلات تراكم المخصصات.

لترتفع خسائر السوق إلى 1,3 مليار دينار في 7 جلسات متتالية

675 مليون دينار تبخّرت من البورصة بجلسة أمس!

شريف حمدي

في ظل عدم وجود محفزات إيجابية تواصل بورصة الكويت سلسلة التراجع للجلسة السابعة على التوالي، وكان تراجع أمس الأكثر حدة بقيادية الأسهم الكبيرة في السوق الأول التي تتعرض لضغوط بيعية لافتة في الجلسات الأخيرة.

وكان السوق استهل تعاملاته بتراجعات حادة في الفترة الصباحية، واستمر الهبوط حتى نهاية الجلسة.

وعلى إثر هذه التراجعات المتتالية فقدت البورصة الكويتية نحو 1,3 مليار دينار منذ بداية موجة الهبوط المتواصلة منذ جلسة الثلاثاء الماضي بنسبة 4,5٪، لتقفز نسبة خسائر القيمة السوقية منذ بداية العام إلى 21,8٪.

وكانت خسائر أمس السوقية هي الأكبر خلال سلسلة التراجعات المتواصلة، إذ خسرت البورصة 675 مليون دينار بنسبة 2,3٪ لتصل إلى 27,7 مليار دينار تراجعا من 28,38 مليار دينار بنهاية جلسة أول من أمس.

وارتفعت السيولة بنسبة 73٪ على وقع عمليات بيع الأسهم ذات القيم السعرية المرتفعة، وذلك ببلوغ قيمة التداول 42,1 مليون دينار ارتفاعا من 24,2 مليون دينار في الجلسة التي سبقتها.

وتمركزت السيولة حول أسهم بيتك وأهلي متحد والوطني واجيليتي وزين، إذ استحوذت هذه الأسهم على 30,1 مليون دينار تمثل 73٪ من الإجمالي، وجميع هذه الأسهم سجلت تراجعات لافتة على مستوى قيمها السعرية، وتصدر هذه الأسهم من حيث التراجع أجيليتي بنسبة 3,4٪، تلاه سهم زين بـ 3,2٪، ثم سهم أهلي متحد بـ 3,1٪، وسهم بيتك بـ 2,7٪، والوطني بـ 2,6٪. وارتفعت أحجام التداول بنسبة 60٪ إلى 165 مليون سهم مقابل 103 ملايين سهم بجلسة أول من امس، وسجلت مؤشرات 9 قطاعات تراجع بصدارة قطاع البنوك بانخفاض نسبته 2,7٪.

ويترقب السوق نتائج النصف الأول لعلها تحمل محفزات تعيد للسوق نشاطه الإيجابي، خاصة ان هناك معطى إيجابي مهم لم يستفد منه سوق الأسهم، وهو ارتفاع أسعار النفط الكويتي لأعلى مستوى في 4 أشهر بتجاوزه مستوى 44 دولارا للبرميل.

وأنهت البورصة تعاملات امس على تراجع مؤشر السوق الأول بنسبة 2,4٪ محققا 118 نقطة خسائر ليصل إلى 4682 نقطة، كما تراجع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 0,9٪ محققا 37 نقطة خسائر ليصل إلى 4077 نقطة، وتراجع مؤشر السوق العام بنسبة 2,4٪ بخسارته 119 نقطة ليصل إلى 4861 نقطة.

البورصة تواصل تسجيل الخسائر والأداء السلبي للجلسة السابعة على التوالي (محمد هنداوي)

العمالة الوافدة الماهرة أصبحت تعلم أن الأمور «ليست على ما يرام»

هكذا بدّدت أزمة «كورونا» أحلام الوافدين المالية في الكويت!

محمود عيسى

ذكرت شركة «emigrate.co.uk» أن دول الخليج، وببساطة شديدة، نظرا لموقعها الجغرافي الذي مكنها من امتلاك احتياطيات ضخمة من النفط والغاز، ظلت لسنوات طويلة تتربع على قمة نتائج الاستطلاعات الشعبية التي تجرى على المغتربين الذين يدفعهم الطموح للاغتراب بغية الحصول على فرص افضل.

وأضافت الشركة البريطانية المتخصصة بشؤون الهجرة والمغتربين، انه على مدى القرن الماضي كانت إحدى أسرع الطرق أمام الوافدين ذوي التصميم القوي على تحقيق أحلامهم المالية وأسلوب حياتهم هي تأهيل أنفسهم كخبراء في قطاع النفط والغاز.

ومما يثير الدهشة انه لم تمض إلا فترة زمنية قصيرة، حتى كانت منطقة الشرق الأوسط تنتقل من نمط الحياة السابق المتمركز حول الصحراء، إلى مركز عالمي للخبراء في التجارة، وأسلوب حياة فاخر لأولئك الذين تمكنوا من تحقيق ذلك، ويمكن أن نجد العذر للعديد من هؤلاء الذين يعملون الآن في المنطقة بسبب الشعور بالإحباط والدمار الذي حل بهم جراء تداعيات جائحة كورونا على اقتصادات الشرق الأوسط.

وأشارت إلى أن تدهور أسعار النفط يعد حدثا غير مسبوق، وقد حمل في طياته إلغاء العقود واعتبار الكثير من المغتربين عمالة فائضة، ناهيك عن تخفيضات الإنتاج بصورة كبيرة، وبالنسبة لأولئك الذين يعيشون أنماط حياة فاخرة اعتمادا على أسعار النفط العالمية والوضع السابق الذي كان الطلب فيه يتجاوز العرض بكثير، أصبحت التطورات الأخيرة بمنزلة نهاية حلم طويل مع انهيار الوظائف وانتشار تأثير الفيروس في اقتصادات الشرق الأوسط.

وبعد التراجع غير المسبوق في الطلب على النفط، والحقيقة التي تفيد بالأمور لن تعود إلى طبيعتها قريبا، إن كان ذلك ممكنا أصلا، فإن الوافدين الذين يعملون بعقود خاصة أو دائمة يخشون الآن المصير الأسوأ، وهو فقدان الوظيفة نتيجة لاعتبارهم عمالة فائضة.

وقد أدرجت على قائمة الإلغاء في الكويت مشاريع بناء ضخمة، ومشروعات توصيل متوقعة إلى آبار النفط، بالإضافة الى مشروع ضخم للطاقة الشمسية. وبشكل عام، فإن عددا كبيرا من المهنيين والمتخصصين الوافدين يتوقعون الآن فقدان وظائفهم.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد حوصر 40 ألفا من الوافدين العاملين في الكويت وأصبحوا عالقين، وقد تملكهم ذعر الفيروس لكونهم في الخارج عند انتشار الوباء، وفقدوا الآن صلاحية جوازات سفرهم، وكذلك تأشيرات الدخول وتصاريح الإقامة، وسيتعين على هؤلاء الآن التقدم للحصول على وثائق جديدة، إذا سمح لهم بالعودة الى الكويت وفي الوقت الذي تقرره الجهات المسؤولة.

وقد أضيف المهنيون المغتربون والعمال الآخرون الآن إلى العدد المتزايد من الرعايا الأجانب في جميع أنحاء العالم الذين تقطعت بهم السبل ولم يعودوا قادرين على الوصول إلى البلدان التي اعتبروها وطنهم الدائم لأنهم فقدوا التصاريح التي تخولهم البقاء فيها.

كما أن أكثر من نصف سكان الكويت هم من العمالة الأجنبية واصبح الكثيرون منهم الآن مقيمين بصورة غير قانونية لأن أذوناتهم المرتبطة بالتأشيرة قد انتهى مفعولها، في حين غادر حوالي 26 ألفا البلاد مستفيدين من خطة العفو التي أعلنتها الحكومة لمغادرة الوافدين المخالفين لقوانين الإقامة.

وختمت شركة «emigrate.co.uk»، بالقول انه يبدو أن الوباء قد منح بعض مسؤولي الحكومة ما كانوا يطالبون به لسنوات، وهو تعديل التركيبة السكانية الديموغرافية غير المتوازنة في الكويت لصالح العمالة الكويتية، أما ما سيحدث في القادم من الأيام فهو مجرد تخمين، لكن المهنيين الوافدين يعلمون أن الأمور لن تكون على ما يرام.